بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٢٧٩
بتاريخ:	٢٠١٨/٩/ ٢٢

ملف رقم: ٣٩١٤/٢/٣٢

السيد الدكتور/ وزير الزراعة

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (١١٣١) المؤرخ ٢٠٠٨/١١/١٢ بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ومحافظة الإسكندرية حول تخصيص مساحة (١٢٠٠٠٠)م٢ للشركة الوطنية للنقل النهرى بالمنطقة الواقعة على ترعة النوبارية بحرى الطريق الدولى قطاع (٨) محور التعمير، وقبلى محطة التنقية الغربية، لإقامة ميناء نهرى عليها بموجب قرار المجلس التنفيذى لمحافظة الإسكندرية.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ١٢ من سبتمبر عام ٢٠١٨م، الموافق ٢ من محرم عام ١٤٤٠هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة عرض النزاع عن تزويد إدارة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية للفصل فى الموضوع، رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدولها عن طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية، مما يقتضى معه حفظه.

ولما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى المختصة طلبت من وزارة الزراعة (الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية) بموجب كتبها أرقام: (٥٤٦) بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٢، و(٨٧٠) بتاريخ [illegible] و(١٣٤٢)

بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢٤، و(٣٤٥) بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٤، موافاتها بصورة من الحكم الصادر عن محكمة القضاء الإدارى بالإسكندرية في الدعوى رقم (١٤٧٢٩) لسنة (٦٢) قضائية، وكذا بيان ما إذا كانت الهيئة تود الاستمرار في النزاع أم أنها عدلت عن ذلك، والمستندات اللازمة للفصل فى النزاع المعروض، إلا أن الوزارة نكلت عن تزويد إدارة الفتوى بتلك المستندات، الأمر الذى ينبئ عن عدولها عن طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية، مما يغدو معه متعينًا حفظه.

لـذلـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى حفظ طلب عرض النزاع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٢٢ / ٩ / ٢٠١٨

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار/
بخيت محمد محمد إسماعيل
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

حسن/